

قرار مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٧

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٩٢ ، بإصدار قانون رأس المال ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ، بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ، وعلى المذكورة المعدة من قبل الإدارة المختصة بالهيئة، وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٧ ،

قرر

مادة (١) رفض الطلب المقدم لوقف قرارات الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦ للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية لعدم التثبت من وقوع ضرر لمقدمي الطلب أو تحقيق نفع لصالح أعضاء مجلس الإدارة أو لفئة من المساهمين.

مادة (٢) على القطاعات والإدارات المركزية بالهيئة، تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه.

مادة (٣) يسري هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره.

د. زياد بن عاصم الدين  
رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦